

عرض كتاب

**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.**

أ. د. بسيوني إبراهيم حمادة

أستاذ الإعلام والرأي العام

قسم الإعلام – جامعة قطر

[bhamada@qu.edu.qa](mailto:bhamada@qu.edu.qa)

في هذا الكتاب يقدم المؤلفان دانيال هالن وباولو مانشيبي مقارنة علمية جديدة ومهمة لتصنيف نظم الإعلام في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، والكتاب في مجمله يمثل بناء متكامل استند إلى رؤية منهجية واضحة لتشخيص وتصنيف نظم الإعلام في القرن الحادي والعشرين، وإن اقتصر على ثماني عشرة دولة تمثل الثقافة الغربية، إلا أن قوته التفسيرية كنموذج علمي قابلة للامتداد لتغطية مناطق أخرى من العالم حال تكييفها وتطويرها لتشخيص طبيعة النظم الإعلامية في العالم العربي وإخضاعها للمقارنة فيما بينها أو في علاقتها بنظم تنتمي لمناطق أخرى مغايرة.

ينبثق العرض والتحليل النقدي لهذا الكتاب من رؤية كلية لبحوث نظم الإعلام المقارن تهدف إلى تذليل الصعاب أمام هذه النوعية من البحوث التي يندرجها في العالم العربي منذ دراسة وليام رو التي وصلت إلى تعميمات كلية لم تعد صالحة لأن تعبر عن النظم التي درست آنذاك وعددها ثمانية عشر نظاما إعلاميا (Rugh, 1979). فليس هناك منهج علمي يمكن أن يدفع البحث الإعلامي إلى الأمام في عصر العولمة مثل تحليل النظم المقارن (Esser, 2013). فهو المنهج الذي يرفض التحليلات المبسطة والسطحية غير المدروسة ذات الطابع العالمي، والقائمة على افتراض مفاده أن بعض النظريات أو النتائج العلمية التي ثبت صحتها في بلد معين يمكن أن تنسحب على بلدان أخرى وأحيانا على بلدان العالم قاطبة.

يسمح تحليل النظم المقارن بالتحقق من شخصية نظام الإعلام في دولة بعينها اعتمادا على عقد المقارنات مع خصائص نظم إعلامية أخرى، ما يكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين نظم الإعلام، والأهم أن هذا المنظور المقارن يضع نظام الإعلام في إطار البيئة الكلية التي يعمل في إطارها وعلى الأخص النظام السياسي وهو ما ينبئ عن علاقات الارتباط، وعلاقات السبب والنتيجة بين متغيرات كلية تسم بيئة النظام الوطني.

إن أهم ما يمتاز به التحليل المقارن لنظم الإعلام هو أن المجتمعات موضع الدراسة يمكن أن تتعلم من بعضها، حيث تدرس المشاكل التي تواجه نظاما إعلاميا معينًا بالمقارنة مع نظم أخرى تخلصت من هذه المشاكل ما يسمح باستيراد وتكييف واستزراع الحلول التي نمت في بيئات أخرى، فالنظام الإعلامي العربي المأزوم حقا يمكن أن نجد له حلولًا عالمية في بلدان أخرى مرت بنفس ظروفنا من الاستبداد والتخلف والفساد والتبعية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية لكنها تخلصت من أمراضها الاجتماعية والسياسية وأوجدت نظامًا إعلاميًا متحررة ومستقلة ساهمت في التنمية والشفافية

**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.**

والديمقراطية ما جعلها تساهم بقوة في الانتقال من الدولة الهشة أو الفاشلة والتسلطية فاقدة الرؤية إلى الدولة الديمقراطية القوية المنافسة دوليا.

الواقع أن هذا النوع من الدراسات المقارنة بدأ متأخرا، فعندما طالب بلومر وجيرفتش الباحثين في كتابهما المعنون " نحو رؤية مقارنة للاتصال السياسي" التوجه إلى الدراسات الدولية المقارنة لنظم الإعلام في عام 1975 لم يكن هناك آنذاك سوى عدد ضئيل منها في الوقت الذي كانت العلوم الاجتماعية الأخرى وبخاصة العلوم السياسية قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار، إلا أن علماء السياسة لم يعيروا الاتصال السياسي وإجمالا نظم الإعلام اهتماما يذكر في دراستهم للنظم السياسية المقارنة (Blumler & Gurevitch, 1975) فدراسات الاتصال السياسي حتى التسعينات من القرن العشرين لم تكن تألف الدراسات المقارنة الدولية ذات الطابع التطبيقي لأنها لم تكن أكثر من دراسات أحادية تجرى في نطاق النظام الوطني وأحيانا الدراسات التاريخية (Esser, 2013).

مؤخرا يلاحظ أن علم نظم الإعلام المقارن خطى خطوات مهمة للأمام وفق معايير عدد الدراسات، وعدد النظم التي تخضع للدراسة، ونوع المتغيرات، والمناهج والنتائج بل ونوع التحديات العلمية والعملية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار حتى يتجنب الباحثون التعميمات غير المنطقية (Blumler, 2012). فالبدايات الأولى للبحوث المقارنة كانت تقوم على دراسة النظام الإعلامي بحسابه نظاما فرعيا في إطار النظام الوطني وكان على القارئ أن يقارن هذا النظام مع غيره اعتمادا على رؤيته وخبرته الخاصة، وكان التحول الثاني مرتبطا بدراسة نظامين معا في آن واحد (Ferree, W. A., & J. Rucht, 2000)، وهو ما كان يصعب معه أيضا الوصول إلى نتائج وتعميمات كلية إلى أن بدأ العدد يتزايد من المقارنة بين نظاميين إعلاميين إلى خمسة نظم (Patterson, 2008) إلى اثني عشر نظاما إعلاميا (Muchtart et al., 2017) ثم ثمانية عشر نظاما إعلاميا (Hanitzsch et al., 2010; Hanitzsch et al., 2011). وأخيرا وصل عدد النظم الإعلامية الخاضعة للمقارنة إلى سبعة وستين نظاما إعلاميا في دراسة واحدة كما هو الحال في مشروع عالم الصحافة (Tejkalová et al., 2017). وعلى حد تعبير بلومر يأتي هذا المشروع ليضرب المثل على التحول النوعي الأهم في تاريخ ومنهج التحليل المقارن لنظم الإعلام سواء من حيث تبنيه لمفهوم ثقافة الصحافة وتأثيرها على أداء الصحفيين وأدوارهم واستقلالهم ونظرتهم للمهنة وما يحيط بها من فرص وتحديات، أو من حيث المنهج الذي اعتمد عليه المشروع والتنوع الثقافي والسياسي للنظم الإعلامية والسياسية التي خضعت للبحث والتي تعكس درجات التنوع في المناطق الثقافية في العالم (Blumler, 2017). ومن قبل هذا تجدر الإشارة إلى مشروع ديفيد ويفر وزملائه (Weaver, 2015; Weaver & Buddenbaum, 1983; Willnat, Weaver, & Choi, 2013; Zhu, Weaver, Lo, Chen, & Wu, 1997) عن الصحفي المعاصر.

مقارنة النظم الإعلامية: ثلاث نماذج للإعلام والسياسة هو عنوان هذا الكتاب الذي بين أيدينا والصادر عن جامعة كامبردج في العام 2004 وهو العمل الأكثر قدرة حاليا على استثارة الباحثين المعنيين بالنظم الإعلامية في علاقتها بالنظم السياسية في العالم. وحتى لا يتم عرض ونقد هذا الكتاب بمعزل عن السياق التاريخي والموضوعي سوف نشير في عجالة إلى أهم المحاولات التي سبقته في سعيها لتصنيف نظم الإعلام بدءا برؤية سيرت وبترسون وشرام عام 1956 (Siebert, Peterson, & Wilbur, 1956). في هذه المحاولة الرائدة والمبكرة والتي امتد تأثيرها في الدراسات الإعلامية حتى وقت قريب صنف الباحثون نظم الإعلام وفقا لمعايير أيديولوجية معيارية خالصة عكست ظروف الحرب الباردة آنذاك، ونتج عنها

**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.**

نظما صحفية أربعة هي الليبرالية والمسؤولية الاجتماعية والتسلطية والشيوعية، وهو تصنيف افتقر إلى المنهج الواقعي الذي يسمح بمراقبة الظاهرة عن قرب والاستدلال عليها وفقا لمؤشرات ملموسة يمكن للأخريين توظيفها لأغراض التحقق من النتائج. نقطة الضعف هذه هي التي حاول مؤلفا الكتاب الذي نعرض له التخلص منها كونهما استندا لمتغيرات محددة لتصنيف نظم الإعلام الخاضعة للدراسة.

في المحاولة المبكرة لسيرت وزملائه قام التصنيف الرباعي على رؤية الباحثين لما ينبغي أن تكون عليه نظم الإعلام، فيما اتجه التصنيف الثلاثي للكتاب الحالي على توصيف ما هو قائم، ولأن توصيف الواقع وجمع الأدلة يعد عملا شاقا اقتصر الكتاب على ثماني عشرة دولة تنتمي إلى الثقافة الغربية، في المقابل اتجه المنظرون الأوائل إلى إعطاء الصبغة العالمية للنموذج الرباعي الذي افترضوا فيه أن يكون مفسرا لنظم الإعلام في العالم. وعلى الرغم من القدرة التفسيرية المؤثرة للتصنيف الرباعي لنظم الإعلام إلا أن التغييرات الجوهرية التي لحقت بالنظام الدولي عقب سقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وانهيار سور برلين، وسيطرة الرأسمالية الغربية على المجتمع الدولي وظهور الإنترنت جعلت هذا التصور المعياري يدخل في مرحلة الاحتضار، ولم تعد له قيمة بحثية تذكر على الرغم من بقائه ضمن المفردات العلمية لمقررات تاريخ الصحافة في معظم دول العالم (Norris, 2010).

المحاولة الثانية لدراسة نظم الإعلام لم تكن أكثر من اختزال النظم الأربعة إلى نظامين وضعا ليعكسا النظم الإذاعية في الدول الغربية هما النظام التجاري السائد في الولايات المتحدة ومعظم دول أمريكا اللاتينية. وهو نسخة معدلة للنظام الليبرالي، ونظام الخدمة العامة السائد في أوروبا الغربية والدول الإسكندنافية، وهو تطوير لنظام المسؤولية الاجتماعية (McQuail, 2010). إلا أنه مع انتشار وسائل الإعلام الخاصة، والتحرر من القيود القانونية، أضى النظام الأكثر تعبيرا عن واقع النظم الإعلامية هو نظام هجيني يجمع بين الإعلام التجاري والخدمة العامة معا كما الحال في المملكة المتحدة (Norris, 2010).

في المحاولة الثالثة لتصنيف نظم الإعلام انتهى هاشتن (Hachten, 1981) إلى تصنيف خماسي استوعب تأثير السياسة والاقتصاد على الإعلام وهي النظم الإعلامية السلطوية، والغربية، والشيوعية، والثورية، والتنمية، وفيه ميز الباحث بين النظام السلطوي الذي تتاح فيه الملكية الخاصة للإعلام والنظام الشيوعي الذي يرفض الملكية الخاصة، أما النظام التنموي فلم يكن أكثر من مزيج من الأفكار الشيوعية، والأفكار المعادية لنظام الإعلام الأمريكي والأفكار الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وفيه تعطى الأولوية لأهداف المجتمع على حساب احتياجات الفرد. في هذا التصنيف يظهر النظام الثوري للإعلام عندما تحتل الدولة ويستخدم الصحفيون الإعلام كسلاح للمقاومة، أو عندما ينظر الصحفيون إلى الإعلام باعتباره غير شرعي وعلمهم أن يثوروا عليه، ويضرب المؤلف مثلا على الإعلام الثوري بالصحافة الفرنسية أثناء الاحتلال النازي لفرنسا، ويمكن أن تنسحب النظرية على الصحافة في بعض بلدان العالم العربي وغيره من المناطق التي يرى فيها الصحفيون أو بعضهم على الأقل أن الحكومات الحكومة القائمة غير شرعية وأن واجهم المهني يقتضي منهم العمل على إزاحتها.

كما قدم روبرت بيكارد نظرية الديمقراطية الاشتراكية في كتاب صدر له عام 1985 باعتبارها الأكثر تعبيرا عن واقع الصحافة في المجتمع الغربي وفيه يشير إلى أن اتجاه المواطن نحو الدولة في أوروبا أصبح أكثر إيجابية واحتراما بخلاف التصور القائم

**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.**

في النظرية الليبرالية حيث كان ينظر إلى الدولة كشيطان أو عدو يجب الاحتراس منه. يرى بيكارد أن النظرية الجديدة تمثل أهم إضافة لدراسة نظم الإعلام في أوروبا بعد التصنيف الرباعي لنظم الإعلام. وفقا لهذه النظرية هناك دور أكبر للدولة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينها سياسات الإعلام ولهذا يرى بيكارد أن الدولة توسعت في امتلاك وسائل الإعلام التي لا يجب أن تسعى إلى تحقيق الربح تحت أي ظرف، وللمواطن حق التعبير كاملا عن رأيه، الإعلام في ظل هذه النظرية المعيارية له فلسفة اجتماعية وعليه أن يلبي احتياجات المجتمع كما تراها الدولة التي يجب أن تحافظ على تنوعه (Picard, 1985)

الأطروحة الرئيسية التي قدمها دانيال هالين وباولو مانثيني هي أن ثمة ثلاث نظم إعلامية مختلفة تتعايش معا في الدول الغربية الليبرالية وهي تحديد النظام الليبرالي أو نظام شمال الأطلسي ويسود في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وإيرلندا، وأهم ما يميزه أنه إعلام تجاري يعمل بآليات السوق، مع وجود معدلات عالية من الانتشار لوسائل الإعلام، فضلا عن درجة عالية من المهنية مقارنة بغيرها من النماذج. والنموذج الديمقراطي الاجتماعي ويسود في غرب وشمال أوروبا وعلى وجه التحديد في هولندا، وبلجيكا والنمسا، وسويسرا وألمانيا والدنمارك، والسويد والنرويج وفنلندا، ويمتاز هذا النموذج بعلاقة قوية بين الإعلام التجاري والقوى السياسية والاجتماعية في المجتمع مع دور نشط للدولة لكنه محدود، فضلا عن مستوى متقدم من السوق الإعلامي حيث معدلات انتشار وسائل الإعلام أعلى بكثير مما هو متاح في دول جنوب أوروبا. والنموذج التعددي الاستقطابي ويوجد في دول شمال البحر المتوسط وهي إسبانيا والبرتغال واليونان وإيطاليا وفرنسا حيث تتدخل الدولة بقوة في النظام الإعلامي ويقل الطابع التجاري للإعلام، ويعود تدخل الدولة القوي إلى تأخر نمو المؤسسات الليبرالية في هذه البلدان إلى جانب التنوع الأيديولوجي القائم على الصراع المتواصل.

من المنظور السياسي يمكن القول بأن النظام الإعلامي في النظام الليبرالي أقرب إلى عالم التجارة فهو رأسمالي بالضرورة وأبعد من عالم السياسة، وفي المقابل نجد العكس في النموذج الاستقطابي التعددي في جنوب أوروبا حيث يقترب أكثر من السياسة ويبتعد عن السوق، فيما يقع في منتصف المسافة بين الدولة والسوق في النموذج الديمقراطي الاجتماعي.

ويرى المؤلفان أن هذه النظم الإعلامية الثلاث تعد نتاجا لأربعة متغيرات أساسية تعكس التطورات السياسية والاجتماعية لهذه البلدان وهي أولا: الأسواق الإعلامية أو التوزيع الجماهيري لوسائل الإعلام، وثانيا: التوازي السياسي أو درجة ارتباط وسائل الإعلام بالأحزاب والقوى السياسية السائدة، وثالثا: المستوى المهني للصحفيين، ورابعا: طبيعة ومدى تدخل الدولة في النظام الإعلامي. ما يميز هذه النظم الإعلامية الثلاث أنها استندت لدراسات واقعية للأوضاع السياسية والتاريخية والاجتماعية التي تطورت من خلالها المؤسسات الإعلامية. إلا أن هذا العمل لم يسلم من انتقادات الكثيرين خاصة ما أوردته (Norris, 2010) الأستاذة بجامعة هارفارد في مقالها المهم عن الاتصال السياسي حيث ترى أن النموذج التعددي الاستقطابي الذي تتدخل فيه الدولة بقوة هو الأكثر تعبيرا عن نظم الإعلام في أكثر الدول ديمقراطية وليس النموذج الليبرالي كما يعتقد المؤلفان، وترى نورس أيضا أن المتغيرات الأربعة التي اعتمد عليها التصنيف ليست شاملة للاختلافات السياسية والثقافية التي يمكن أن تصنف وفقا لها نظم الإعلام، الأهم أن هذا التصنيف الثلاثي لم يأخذ في الاعتبار ثورة المعلومات المعاصرة التي قلبت الأمور رأسا على عقب ومحت الفروقات بين هذه النظم الثلاث حيث ساد نموذج الإعلام الأفقي اللامركزي بعيدا عن تدخل الدولة وأية ارتباطات بين الإعلام والقوى والأحزاب السياسية في المجتمع.

**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.**

البحث المقارن كما يراه الباحثان في مقدمة الكتاب هو البديل الأنسب للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين النظم الإعلامية، وهو المدخل الأنسب لتطوير النظرية، فقديمًا اتجهت بحوث الإعلام إلى التركيز على دراسة نظام وطني واحد، ثم يبدأ الباحث في تعميم نتائج هذا النظام الفردي على العالم مع ما في ذلك من مخاطرة كبيرة سواء على النظرية أو الواقع. وللأسف يميل باحثو الدول النامية إلى التعامل مع هذه النظريات باعتبارها تصف الواقع في بلدانهم وهي ليست كذلك. المشكلة التي تكمن دائمًا في دراسة النظام الإعلامي الواحد هي أنك كباحث لا تستطيع أن تفسر طبيعة النظام أو لماذا يعمل بالطريقة التي هو عليها، لأنها أسئلة تحتاج إلى المقارنة مع نظم أخرى. البحث المقارن لا يفيد فقط في الإجابة على التساؤل القائل: لماذا تختلف نظم الإعلام من دولة لأخرى ولكن بنفس الدرجة لماذا تتشابه نظم الإعلام بين دولة وأخرى.

من المهم الإشارة إلى ما ذكره المؤلفان في مقدمة الكتاب من أن الهدف هو تقديم إطار عام يكون من شأنه المساهمة في إجراء المقارنة بين النظم الإعلامية بالإضافة إلى تطوير مجموعة من الفروض عن مدى ارتباط نظم الإعلام تاريخيًا وبنائياً بالنظم السياسية، لكنهما لم يزعمًا اختبار هذه الفروض ولعل السبب الأهم هو القيود الخاصة بالحصول على المعلومات وإتاحتها، ولهذا يحذر الباحثان من تعميم النتائج على دول غير تلك التي خضعت للبحث.

اتجه البحث في هذا الكتاب إلى المقارنة بين النظم الإعلامية الغربية المتشابهة ولذا اقتصر على عدد محدود من الدول ليتغلب على إشكالية نظريات الإعلام الأربع التي وصلت إلى تعميمات سطحية فاقدة القدرة على تفسير الاختلافات أو التشابهات. فالصورة التي تجمع الكثير من الأفراد يصعب معها التعرف على تفاصيل كل منهم على حده. ولهذا يبرر الباحثان التركيز على الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية بوجود تاريخ سياسي واقتصادي وثقافي مشترك يسمح بإجراء المقارنة.

تبدولي المبررات التي ساقها الباحثان لاختيار الدول وفقا لقانون التشابه غير منطقية، وربما أفضت إلى نتائج أقل جدوى مما لو اعتمد على قانوني التشابه والاختلاف معا. بمقتضاه كان من الممكن إجراء مقارنة بين سلة من الدول الغربية وسلة من الدول الأخرى (الآسيوية أو الإفريقية أو العربية) حينها كانت القوة التفسيرية لاختلاف وتشابه نظم الإعلام في ظل الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والتاريخية ستكون أكثر فائدة.

الإشكالية المنهجية الثانية هي أنه بعد ما يقرب على أكثر من نصف قرن على النظريات الأربع للصحافة، يأتي المؤلفان ليقتفيا أثر الباحثين الرواد في دراستهم المبكرة وليشيرًا إلى أن الفرضية الرئيسية هي أن نظام الإعلام في المجتمع ليس إلا انعكاسًا للنظام السياسي والاقتصادي والثقافي، صحيح يوجد انحراف طفيف في طرحهما الجديد أساسه النظر للعلاقة بين الجزء الإعلامي والكل الوطني من منظور علاقة التأثير المتبادل بخلاف نظرة أصحاب النظريات الأربع التي قامت على أساس تدفق التأثير من طرف النظام الوطني إلى النظام الإعلامي باعتباره تابعًا خاضعًا في كل الأحوال. لا يمثل اعتراضنا على المنطق الذي سار عليه المؤلفان هنا بالجملة، فالمؤكد أن نظام الإعلام من حيث الملكية والأداء هو نتاج تفاعل النظم السياسية والاقتصادية والثقافية في تطورها وتفاعلها عبر التاريخ، ألا أن وجه الاعتراض يكمن في غياب الإبداع لتصور العلاقة بين الكل والجزء، حيث كان من الممكن التركيز على أبعاد معينة تمثل جوهر النظام السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي مثل درجة التنوع، أو الحرية، أو طبيعة نظام الحكم، أو مستوى التنمية الاقتصادية، أو معدل انتشار الفساد أو العلاقة بين موقع الدولة على مقياس الديمقراطية وسيادة القانون وموقعها على مقياس حرية الإعلام.. وهكذا.

**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.**

هذا التصور الجديد اعتمد عليه جونيفراستوني في دراسته المعنونة ما بعد النظريات الأربع: نموذج جديد للنظام الإعلامي الوطني وفيها افترض أن اختلاف النظم الإعلامية لا يمكن فهمه فقط اعتمادا على العلاقة بين الدولة والصحافة بل من المهم دراسة مدى استقلالية الصحفيين في تناولهم للأحداث *journalists autonomy* باعتبارها متغيرا أصيلا لا يمكن إنكاره عند النظر إلى طبيعة النظم الإعلامية واختلافها، وللتحقق من هذا الفرض تتبع الباحث اختلاف التغطية الصحفية لأحداث معينة في دول عدة تتشابه فيما بينها من حيث طبيعة العلاقة بين الدولة والنظام الإعلامي، وانتهي إلى وجود اختلاف حقيقي في أداء الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام إزاء الأحداث الدولية التي تناولها على الرغم من تشابه الإرث التاريخي والعلاقة السياسية والاقتصادية بوسائل الإعلام في هذه الدول (Ostini, 2002).

ومع ذلك فإن إحدى إيجابيات هذا العمل هو الابتعاد عن دراسة النظم الإعلامية من منظور ما ينبغي أن تكون عليه النظم انطلاقا من حقيقة الفجوة القائمة بين ما ينبغي أن يكون عليه النظام وما هو بالفعل، فالصحفيون في كل مكان سوف يدعون الالتزام بالنموذج الليبرالي بل وسوف يحبذون العمل بأخلاقيات الصحافة في الوقت الذي ينتهكون فيه أخلاقيات الصحافة ويناصرون النظام بقوة، وربما كان المسرح الإعلامي في كثير من البلدان العربية في الوقت الحاضر يشهد بذلك، فلو سألنا الصحفيين هنا وهناك لانتبهنا إلى إعلام متزن، موضوعي، نزيه، يحترم الأصوات المختلفة، ويقف على مسافة واحدة بين الحكومات ومعارضها، ... الخ لكن التحليل الواقعي بالملاحظة المباشرة يشير إلى العكس تماما. درس الباحثان في هذا الكتاب التطورات التاريخية التي أفضت إلى وجود النظام الإعلامي بالشكل الذي هو عليه. إلا أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الباحثين لم يهملوا تماما الأبعاد المعيارية في المعالجة، ولهذا طرحا العديد من الأسئلة المتعلقة بدور الصحافة في المجتمع، وأي النظم الإعلامية هي الأقرب لتعزيز الديمقراطية، وما إذا كان الإعلام التجاري الساعي إلى الربح سوف يلتزم بالأخلاقيات المهنية... وغيرها من التساؤلات التي لا يمكن إغفالها عند التفكير في مقارنة علمية تهدف إلى المقارنة بين النظم الإعلامية.

في محاولتهم التمييز بين النظم الإعلامية الثلاث وقع الباحثان في إشكالية الجمع بين المتناقضات أو على الأقل وضع الدول ذات النظم المتباينة على نحو كلي أو جزئي في سلة واحدة، فهناك تباينات واضحة تجعل من الصعب قبول فكرة أن يوضع النظام الأمريكي والبريطاني في سلة واحدة، فالتطور التاريخي مختلف والعلاقة بين الدولة والمؤسسات الإعلامية متباين، وسيادة نظام الخدمة العامة في بريطانيا مقارنة بالإعلام الخاص في الولايات المتحدة بكل ما يعنيه ذلك من اختلاف في دور الدولة والمهنية الإعلامية، وحجم الاستقلال الإعلامي وطبيعة التمويل وغيرها من المتغيرات يفرض أن يكون النظام الإعلامي متباين.

بنفس الدرجة من الصعب قبول فكرة وضع دول مثل البرتغال واليونان وإسبانيا وهي دول حديثة العهد بالديمقراطية مع دول مثل فرنسا أو إيطاليا، فأيا كانت درجة التشابه من حيث مستوى تدخل الدولة إلا أن العلاقة بين المؤسسات الإعلامية والقوى السياسية بل ونوع الثقافة السياسية السائدة تجعل من الضروري الفصل بين فرنسا وإيطاليا من ناحية وبين الدول الثلاث الأخرى من ناحية ثانية، ولا يقل عن ذلك خطورة الجمع بين فرنسا وإيطاليا معا في نظام واحد.

تبنى الباحثان رؤية منهجية تاريخية وصفية بالدرجة الأولى استعانا فيها بعدد من الدراسات والنظريات العلمية التي تنتهي إلى علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية فضلا عن بعض التطورات الرقمية المعنية بتوزيع الصحف أو درجة

**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.**

الاستقطاب السياسي في محاولة منهما إثبات صحة المفاهيم التي بنيت عليها النماذج، إلا أن ذلك علميا لا يكفي فالاستغراق في المقولات النظرية والتوصيفات ذات الطابع الكلي عن تطور وسائل الإعلام وعلاقتها بالدولة ومدى سيادة المهنة من عدمها دون وضع هذه المقولات موضع اختبار واقعي سواء من خلال الدراسات الميدانية أو تحليل المضمون أو حتى دراسة الحالة يصعب معها الاطمئنان إلى سلامة النماذج التي تم التوصل إليها. فالمهنية مثلا كمييار لتصنيف نظم الإعلام كان يمكن أن تدرس على نحو أفضل باكتشاف درجة الاستقلال المهني ومستوى ونوع التعليم المتاح لدى العاملين في المهنة فضلا عن مدى الالتزام بمواثيق الشرف المهني إلا أن الكتاب لم يتطرق إلى كيفية قياس المهنة إلا على نحو هامشي، هذا على الرغم من الإشارة إلى بعض معايير المهنة المهمة مثل مدى خدمتها للصالح العام إلا أن المشكلة تكمن في عملية القياس، والأمر نفسه ينسحب على معدلات التنمية في المجتمع، فإذا سلمنا بافتراض سيطرة النظم الاقتصادية على طبيعة النظم الإعلامية كان من المهم أن يناقش الباحثان العلاقة بين معدلات الدخل القومي والفردية وتطورها ونضج الأسواق الإعلامية من جانب وما إذا كان النظام الإعلامي معاصرا أم تقليديا.

يلاحظ أيضا أن الباحثين لم يشيرا إلى مفهوم النظام كما تبناه بارسونز وإيستون (Easton, 1953, 1965; Parsons, 1951) وهما أول من أسس لمنهج تحليل النظم في العلوم الاجتماعية على الرغم أن الاقتراب العلمي الذي بني عليه التحليل العلمي في الكتاب ليس إلا تطبيقا لمفهوم النظم وتحديد العلاقة بين النظام السياسي والإعلامي. ويظل التساؤل المشروع الذي يجب أن يطرح هو كيف تم بناء سلم خطوات هذه التحليل المقارن لنظم الإعلام، هل أجريت الدراسة الوصفية على الدول المختلفة أولا ثم اقترحت الفئات / النماذج الثلاث ثم وضعت الدول المتشابهة معا في سلة واحدة، أما سار العمل في الاتجاه المعاكس؟ أي أن النماذج وضعت أولا تلاها إجراء الدراسة الوصفية وأخيرا تم وضع كل دولة فيما يتلاءم معها من نماذج؟ أم أن ثمة تصور ثالث اعتمد عليه الباحثان للوصول إلى النتيجة الكلية التي أكداها وهي ببساطة لا تقدم جديدا يذكر عما انتهت إليه النظريات الأربع للصحافة من أن النظام السياسي والتطورات التاريخية للمجتمع هي التي تشكل طبيعة النظام السياسي، وجه الاختلاف الحقيقي هو أن دانيال هالين وباولو مانشيبي لم يكتفيا بالمنهج المعياري الفلسفي الذي يركز على الاختلافات الأيديولوجية كمييار أصيل في تمايز النظم الإعلامية وهو ما انتهجه سيبرت وزملاؤه.

الأمر الذي لا خلاف عليه أننا أمام عمل علمي جاد أثر بلا شك في مئات الدراسات العلمية التي اعتمدت على النماذج الثلاث التي انتهى إليها من أجل التحقق من انسحابها على دولة بعينها أو عدة دول، وهذا في حد ذاته قيمة لا يمكن إغفالها.. أضيف إلى ذلك أن الدراسات المقارنة خاصة تلك التي تتخذ من النظام الوطني وحدة للتحليل يكتنفها عشرات الصعوبات التي يجب أن نعترف بها منها السياق التاريخي والمجتمعي، فليس هناك حدود لكم ونوع المتغيرات التي تتصل بكافة جوانب الحياة سياسة كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية في تطورها التاريخي التي يمكن الاعتماد عليها، ولا يقل عن ذلك صعوبة الحصول على المعلومات الموثوق منها وما إذا كانت كمية أو نوعية والمدى الزمني الذي يمكن الاستعانة به وغيرها من المتغيرات التي يصعب حصرها... ما يجعل العمل الذي بين أيدينا جدير بالقراءة لدى باحثي علوم الإعلام والسياسة وخاصة أولئك المهتمين بالدراسات المقارنة. وكاتب السطور يعترف بحجم الصعاب التي واجهته وهو يحلل النماذج الإعلامية السائدة في العالم العربي في بحث منشور له في عالم الفكر أوائل التسعينات من القرن الماضي بعنوان العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي وفيها توصل إلى اثني عشر نموذجا يصف العلاقة بين الطرفين (Hamada, 1994).

Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, *Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics*.

## References

- Blumler, J. G. (2012). Forward. In F. Esser & T. Hanitzsch (Eds.), *Handbook of Comparative Communication Research* (pp. xi-xiii). London, UK: Routledge.
- Blumler, J. G. (2017). Epilogue for a Comparative Leap Forward. *Journalism Studies*, 18(5), 682-690.
- Blumler, J. G., & Gurevitch, M. (1975). *Towards a Comparative Framework for Political Communication Research* (Vol. 4): Sage Beverly Hills, CA.
- Easton, D. (1953). *The Political System: An Inquiry into the State of Political Science*. New York: Knopf.
- Easton, D. (1965). *A Systems Analysis of Political Life*. New York: NY:Wiley.
- Esser, F. (2013). The Emerging Paradigm of Comparative Communication Enquiry: Advancing Cross-National Research in Times of Globalization. *International Journal of Communication*, 7(2), 1-14 .140doi:10.5167/uzh-91247
- Ferree, M., Gamson, W. A., G., J., & J. Rucht, D. (200). *Shaping Abortion Discourse: Democracy and the Public Sphere in Germany and the United States*. New York, NY: Cambridge University Press.
- Hachten, W. (1981). *The World News Prism*. Ames: Iowa State University.
- Hamada, B. I. (1994). The Relationship Between Journalists and Politicians in the Arab World. *Journal of Aalam Al- Fikr, The National Council for Culture and Arts*, 26, 66-100 .
- Hanitzsch, T., Anikina, M., Berganza, R., Cangoz, I., Coman, M., Hamada, B., . . . Yuen, W. (2010). Modeling Perceived Influences on Journalism: Evidence from a Cross-National Survey of Journalists. *Journalism and Mass Communication Quarterly*, 87(1), 5-22 .
- Hanitzsch, T., Hanusch, F., Mellado, C., Anikina, M., Berganza, R., Cangoz, I., . . . Kee Wang, E. (2011). Mapping Journalism Cultures across Nations. *Journalism Studies*, 12(3), 273-293 .
- McQuail, D. (2010). *McQuail's Mass Communication Theory*. London and Thousand Oaks, CA: Sage.
- Muchtar, N., Hamada, B., Hanitzsch, T., Galal, A., Masduki, A., & Ullah, M. (2017). Journalism and the Islamic Worldview: Journalistic Roles in Muslim-Majority Countries. *Journalism Studies*, 18(5), 555-575. doi:10.1080/1461670x.2017.1279029
- Norris, P. (2010). Political Communications. In D. Caramani (Ed.), *Comparative Politics* (Vol. , pp. 3-43). Oxford: Oxford University Press.
- Ostini, J. (2002). Beyond the Four Theories of the Press: A New Model of National Media Systems. *Mass Communication and Society*, 5(1), 41 .56-
- Parsons, T. (1951). *The Social System*. New York: Free Press.
- Patterson, T. E. (2008). Political Roles of the Journalist. In D. A. Graber, D. McQuail, & P. Norris (Eds.), *The Politics of News, the News of Politics* (pp. 23-39). Washington, DC: CQ Press.
- Picard, R. (1985). *The Press and the Decline of Democracy: The Democratic Socialist Response in Public Policy*. Westport, CT: Greenwood.
- Rugh, W. (1979). *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World*. Syracuse: Syracuse University Press.
- Siebert, F. S., Peterson, T., & Wilbur, S. (1956). *Four Theories of the Press: The Authoritarian, Libertarian, Social Responsibility' and Soviet Communist Concepts of What the Press Should Be and Do*. Chicago/London: University of Illinois Press.
- Tejkalová, A., Tejkalová, de Beer, A. S., Berganza, R., Kalyango, Y., Amado, A., Ozolina, L., . . . Masduki. (2017). In Media We Trust. *Journalism Studies*, 18(5), 629-644. doi:10.1080/1461670x.2017.1279026
- Weaver, D. (2015). Studying Journalists and Journalism Across Four Decades: A Sociology of Occupations Approach. *Mass Communication and Society*, 18(1), 4-16. doi:10.1080/15205436.2014.969843
- Weaver, D., & Buddenbaum, J. (1983). *The Press and Government Restriction: A 13-Year Update of a Cross-National Study*. Paper presented at the Annual Meeting of the Association for Education in Journalism and MassCommunication .



**Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, Comparing Media Systems: Three Models of Media and Politics.**

Willnat, L., Weaver, D., & Choi, J. (2013). The Global Journalist in the Twenty-First Century. *Journalism Practice*, 7(2), 163-183. doi:10.108017512786.2012.753210/

Zhu, J.-H., Weaver, D., Lo, V.-H., Chen, C., & Wu, W. (1997). Individual, Organizational, and Societal Influences on Media Role Perceptions: A Comparative Study of Journalists in China, Taiwan, and the United States. *Journalism & Mass Communication Quarterly*, 74(1), 84-96. doi:10.1177/107769909707400107